

## تقرير مدقق الحسابات المستقل

١

إلى مساهمي الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

### الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية للشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وكل من بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية مبينة في الصفحات ٦ إلى ٧٤ ، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، أن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وأدائها المالي ، وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

### أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة أكثر في فقرة "مسؤوليات مدقق الحسابات" حول تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية إلى جانب المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان ، هذا وقد إلزمتنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين. ونعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية بموجب تقديرنا المهني ، هي الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة المالية الحالية. وتم تناول هذه الامور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل ، وفي تكوين رأينا حولها ، ولا نبدي رأياً منفصلاً بشأنها.

### إلى مساهمي الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

### أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

#### أمر التدقيق الرئيسية

#### كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها أمر التدقيق الرئيسية

تتضمن إجراءات تدقيقنا إستيعاب واختبار تصميم ومدى فعالية الضوابط الرئيسية لبيانات إنخفاض القيمة والإحتساب. تشمل هذه الضوابط الرقابة على ما يلي:

- تحديد القروض والسلفيات التي قد انخفضت قيمتها.
- تحويل البيانات من أنظمة المصادر إلى نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ومن ثم إلى دفتر الأستاذ العام.
- إحتساب مخصصات إنخفاض القيمة.
- عملية حوكمة خفض مستوى التمويل ، بما في ذلك إستمرارية إعادة التقييم لمدى ملائمة الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
- فيما يتعلق بمنهجية ونماذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، تتضمن إجراءاتنا ما يلي:

- لقد تحققنا من مدى ملائمة تحديد الشركة للزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان وأسس تصنيف التعرض للمخاطر إلى مراحل مختلفة.
- بالنسبة لعينة التعرض للمخاطر ، فقد تحققنا من مدى ملائمة عملية الترحيل.
- لقد تحققنا وفهمنا مصادر البيانات الرئيسية ومدى معقولية العوامل والإفتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة بما في ذلك المستندات الخاصة بمنهجية التعثر المحتمل والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض للتعثر.
- لقد أجرينا فحصاً مرحلياً على أساس العينة لنماذج التعثر المحتمل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للتعثر ، وقمنا بمراجعة الإفتراضات الرئيسية والأجزاء الرئيسية التي تتم فيها ممارسة أحكام.
- لقد تحققنا من إحتساب الخسارة الناتجة عن التعثر المستخدمة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بما في ذلك مدى ملائمة الضمانات.
- بالنسبة لإفتراضات التوقعات المستقبلية التي إستخدمتها الإدارة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، فقد أجرينا نقاشات مع الإدارة وتحققنا من الإفتراضات بإستخدام المعلومات العامة المتاحة.
- لقد تحققنا من مدى إكمال مديونيات تمويل الأقساط ، البنود خارج الميزانية العمومية والأصول المالية الأخرى المضمنة في إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ واختبرنا الدقة المحاسبية لأرقام الخسائر الإئتمانية المتوقعة التي تم إحتسابها وفقاً لهذا النموذج.
- لقد تحققنا من الإفصاحات الواردة في البيانات المالية لتقييم أنها تتماشى مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩.
- لقد تحققنا من مدى ملائمة تسويات الرصيد الإفتتاحي.
- لقد استعنا بمتخصصي نظم المعلومات ، حيثما كان ذلك ملائماً ، للتحقق من تكامل البيانات.

#### إنخفاض قيمة الإستثمار في مديونيات تمويل الأقساط

يشكل صافي الإستثمار في مديونيات تمويل الأقساط بنسبة ٩٦% من إجمالي أصول الشركة (إجمالي وصافي أرصدة الإستثمار في مديونيات تمويل الأقساط مبنية في إيضاح ١١ من البيانات المالية).

تحتسب الشركة مخصص إنخفاض القيمة لمديونيات تمويل الأقساط وفقاً لمتطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩. يستبدل معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ نموذج "الخسارة المكتبدة" الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بنموذج "الخسائر الإئتمانية المتوقعة". عدد من الأحكام الجوهرية مطلوبة عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الإئتمان.
  - إختيار النماذج والإفتراضات الملائمة لقياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
  - وضع عدد من السيناريوهات المستقبلية والترجيحات ذات الصلة لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق والخسائر الإئتمانية المتوقعة المصاحبة؛ و
  - إنشاء محافظ لأصول مالية مماثلة بغرض قياس الخسائر الإئتمانية المتوقعة.
- الأحكام الهامة المتعلقة بإحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة مبنية في إيضاح ٤ من البيانات المالية.
- يركز فريق التدقيق على هذه الجزئية نظراً لتعقيدها وموضوعيتها والتقدير التي يتضمنها إحتساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتأثيرها على البيانات المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ ، حيث أمضى فريق التدقيق كثير من الوقت في مراجعة تأثير التقدير الذي أجرته الإدارة.

## تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

أمر التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها  
أمر التدقيق الرئيسية

أمر التدقيق الرئيسية

تم إشراك فرق ديلويت الإقليمية لتنفيذ إجراءات التدقيق عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩. لقد استندنا من العمل الذي أجرته فرق ديلويت الإقليمية لتشكيل تقييمنا حول مدى ملائمة المنهجية والإفصاح.

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية ، تكونت إجراءات تدقيقنا من الآتي:

- لقد حصلنا على سياسة الإفصاح التي أعدتها الشركة واطلعنا عليها، إلى جانب العمل الذي أجرته فرق الشركة فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية.
- لقد استوعبنا تقييم نموذج العمل ، وتحققنا من إختبار التدفقات النقدية التعاقدية لـ "السداد الحصري لأصل المبلغ والفوائد" الذي أجرته الشركة.

• لقد تحققنا من مدى ملائمة تسويات الأرصدة الإفتتاحية الناشئة نتيجة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩.

يرجى الرجوع إلى أمور التدقيق الرئيسية السابقة للحصول على تفاصيل منهجية الخسائر الإئتمانية المتوقعة والنموذج المستخدم ، بما في ذلك الإجراءات التي أجريناها للتقرير عنها.

تطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ والإفصاحات ذات الصلة

إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨ ، طبقت الشركة معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ وقامت بإحتساب تأثيره تماشياً مع توجيهات البنك المركزي العماني. يحل معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الإدراج والقياس" ويقدم متطلبات جديدة لـ:

- تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية.
- إدراج مخصصات خسارة القروض على أساس الخسائر الإئتمانية المتوقعة بدلاً من الخسائر الإئتمانية المتكبدة.
- تبسيط محاسبة التحوط من خلال مقارنة محاسبة التحوط مع منهجية إدارة المخاطر الخاصة بالشركة.

يرجى الرجوع إلى إيضاح ٣ للإطلاع على السياسات المحاسبية الهامة المطبقة نتيجة لتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩.

تم تطبيق متطلبات معيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ بأثر رجعي من خلال تسوية رصيد الأرباح المستبقاة للفروقات بين القيم الدفترية المقرر عنها سابقاً والقيم الدفترية الجديدة للأدوات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ١ يناير ٢٠١٨.

لقد أفصحت الشركة في إيضاح ٢٩ عن نتائج منهج التصنيف والقياس الجديد إلى جانب إحتساب إنخفاض القيمة وفقاً لنموذج الخسائر الإئتمانية المتوقعة على الأدوات المالية.

الأحكام الهامة التي أجريت نتيجة لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ مبينة في إيضاح ٤ من البيانات المالية.

لقد ركز فريق التدقيق على هذا الجزء نتيجة للتأثير السابق لمعيار التقارير المالية الدولية رقم ٩ على البيانات المالية للشركة ، كما أمضى فريق التدقيق كثير من الوقت في مراجعة تأثير التقدير الذي أجرته الإدارة.

### إلى مساهمي الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

#### معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة (المجلس) مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير تحليلات الإدارة التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات. إن المعلومات الأخرى لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى ، ولا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو إستنتاج بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية في الإطلاع على المعلومات الأخرى وفي سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق ، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية. إذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى ، فإنه يتعين علينا الإفصاح عن ذلك، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها فيما يتعلق بهذه المعلومات الأخرى. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

#### مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية

إن المجلس مسؤول عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال والرقابة الداخلية التي يرى المجلس أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بصورة خالية من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية ، فإن المجلس مسؤول عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الإستمرارية والإفصاح ، متى كان مناسباً ، عن المسائل المتعلقة بالإستمرارية وإعتماد مبدأ الإستمرارية المحاسبي ، ما لم ينوي المجلس تصفية الشركة أو وقف عملياتها ، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

#### مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن غايتنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الإحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهريّة بشكل فردي أو مُجمّع فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الإقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الإحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ حيث يشمل الإحتيال التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

## تقرير مدقق الحسابات المستقل

٥

إلى مساهمي الشركة المتحدة للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

- بالإطلاع على نظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف ، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- باستنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا جوهرية حول قدرة الشركة على الإستمرار. وفي حال الإستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية ، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك ، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الإستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها ، بما في ذلك الإيضاحات ، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- نقوم بالتواصل مع المجلس فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.
- كما نقوم بإطلاع المجلس ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية ، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.
- من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع المجلس ، نقوم بتحديد هذه الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية ، والتي تعد أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا حول التدقيق إلا إذا حال القانون أو الأنظمة دون الإفصاح العلني عنها ، أو عندما نقرر في حالات نادرة للغاية ، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

## تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في رأينا أن البيانات المالية تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة الواردة في قانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.

ديلويت أند توش

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وشركاه ش.م.م

مسقط - سلطنة عمان

١٤ مارس ٢٠١٩



وقع بواسطة

أنيس صادق

شريك